العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

المجتمع الدولي مطالب بتبنّي سياسة حازمة تجاه النظام الإيراني

أليخو فيدال كوادراس
رئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة

بعد تسعة أشهر من تولي الإدارة الأميركية الجديدة السلطة وبعد سبعة أشهر من المفاوضات غير المثمرة في فيينا لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، لم يتم تحقيق أي تقدم. وأكد المسؤولون الأميركيون رغبة الحكومة الأميركية الجديدة في العودة مرة بعد مرة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعينت إدارة جو بايدن روبرت مالي، الذي أبدى دائما اهتماما بالتصالح مع النظام الإيراني، رئيسا لمفاوضاتها النووية مع إيران.

ولكن حتى الآن، لم تسفر هذه الجهود والمحادثات والاجتماعات والإعلانات العامة عن أي تقدم، ويبدو أن مستقبل تحقيق أي خطوة جوهرية إلى الأمام قاتم للغاية.

وفي الأول من أكتوبر، وصف وزير خارجية النظام الإيراني حسين أمير عبداللهيان نتيجة سبعة أشهر من المفاوضات في فيينا، بأنها مجرد "فنجان قهوة" خلف طاولة المفاوضات!

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مؤخرا ردا على أسئلة حول موقف إدارة بايدن من الخطوات التي اتخذتها إيران والتي تنتهك القانون "إيران تقول إنها تريد العودة إلى حل دبلوماسي لكنها تتخذ خطوات تجعله في تعارض وخرق لاتفاق 2015 النووي JCPOA".

وفي جميع الحقائق التي تم أخذها في الاعتبار، تم افتراض ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: من خلال الاعتماد على سياسة التهدئة تجاه إيران من قبل بعض الدول الأوروبية، خلص النظام إلى أنه يمكن أن يجبر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على قبول مطالبه كليا أو جزئيا وتكون له اليد العليا من خلال تصعيد الأزمة وإثارة التوترات.

واستخدمت إيران هذه الطريقة في عام 2015 وتمت مكافأتها بإلغاء العديد من العقوبات، وتم السماح لها ببيع نفطها واستلام شاحنات محمّلة بالنقود.

السيناريو الثاني: الحالة المدمرة للاقتصاد الإيراني، الممزوجة بسخط الناس من النظام، تجبر علي خامنئي على الاستنتاج بأنه لا خيار أمامه سوى الخضوع لمجموعة 5 + 1. في هذا السيناريو، سيحاول خامنئي "تقديم تنازلات أقل"، وعلى الجانب الآخر يطلب "المزيد من المطالب". إذا كان الأمر كذلك، يمكن لخامنئي تبرير المفاوضات والتباهي بالمكاسب المحتملة في المفاوضات.

السيناريو الثالث: يستخدم النظام تكتيكات مختلفة لتأخير المفاوضات، في محاولة لكسب الوقت للتقدم في خططه النووية. وشدد خامنئي مرارا وتكرارا على أن أي تراجع وركوع أمام المجتمع الدولي سيؤدي إلى تغيير النظام في إيران. وأكد خامنئي مرارا أن تغيير سلوك النظام، باعتباره مطلبا للولايات المتحدة والدول الأوروبية في مفاوضات فيينا الجديدة، يعني أن على إيران وقف تدخلها الإقليمي والتخلي عن برنامجها للصواريخ الباليستية. لقد عارض صراحة ما ورد أعلاه. وقال للصحافيين "نحث حكومة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، فالقضايا الإقليمية أو قضايا الصواريخ غير قابلة للتفاوض"، لذلك يبدو أنه بغض النظر عما قد توحي به واجهة مفاوضات فيينا، فإن الملالي سيختارون أخيرا السيناريو الثالث.

في ضوء ما سبق، فإن الحل الوحيد الصحيح والقابل للتنفيذ بالنسبة إلى الغرب هو تبني سياسة حازمة ضد النظام في طهران.

هذه حقيقة يتفق عليها العديد من الشخصيات السياسية الدولية.

قد يظن المرء أن دقات الساعة في طريق امتلاك القنبلة النووية من مصلحة النظام وأنه يقترب من القنبلة مع مرور الوقت.

قد يكون هذا صحيحا، ولكن يجب مراعاة عوامل أخرى لفهم الصورة كاملة. هذا الوضع ليس له جانبان فقط.

جوهر الأمر هو المواجهة والصراع بين النظام من جهة والشعب الإيراني من جهة أخرى.

كثيرا ما يتم ذكر هذه المواجهة في وسائل الإعلام والتحليلات الإيرانية. هذا جانب لا يؤخذ في الاعتبار في أذهان الدول الغربية. واليوم، تجاوز معدل التضخم في إيران 50 في المئة. وفقد الملايين من الأشخاص وظائفهم في العامين الماضيين. وأكثر من 80 في المئة من الناس يعيشون تحت خط الفقر.

الفساد والاختلاس الحكومي جزء من الأحداث اليومية في إيران. شهدت إيران ست انتفاضات على مستوى البلاد منذ يناير 1996.

وفي ظل هذه الضغوط الساحقة، لا خيار أمام الملالي سوى زيادة القمع والسياسات العدائية في المنطقة.

لقد حشدوا كل مواردهم لإنتاج أسلحة نووية وفقط من خلال تبني سياسة الابتزاز والفدية يريدون خداع المجتمع الدولي ودفع مشروعهم النووي إلى الأمام عن طريق شراء الوقت.

يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى سياسة حازمة تجاه النظام الإيراني.

هذه هي إرادة الشعب الإيراني وهي شرط أساسي للسلام والهدوء في المنطقة والعالم. تتشابك برامج إيران النووية والصاروخية وتصديرها للإرهاب والحرب الإقليمية مع القمع الداخلي وانتهاك العناصر الأساسية لحقوق الإنسان للشعب الإيراني.

وفي الواقع، يجب أن تكون حقوق الإنسان جوهر وأساس الاهتمام في التعامل مع النظام في طهران.

إن تقديم التنازلات للنظام الإيراني يشجع الملالي على قمع الشعب الإيراني أكثر ودفع برنامجهم النووي بقصد تسليح أنفسهم بقنبلة نووية، وهو طريق خطير ومدمّر يجب على المجتمع الدولي تجنبه.

إن السياسة الشاملة الحاسمة ضد النظام يجب أن تترجم إلى الوقوف إلى جانب مطالبة الشعب الإيراني بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون.

ويجب أن نتوقف بوضوح عن استرضاء الملالي، وبدلا من ذلك ندعم البديل الديمقراطي الذي يمثله المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI) بخطة من عشر نقاط من قبل الرئيسة المنتخبة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مريم رجوي، وتتضمن هذه الخطة القيم الديمقراطية لحقوق الإنسان وكذلك الدولية السليمة.

هذا بالضبط ما يخشاه النظام الإيراني، مجتمع دولي موحّد وعازم.

لقد ثبت أن النظام الإيراني جاهل بهواجس الدول الغربية. إن خوف إيران الحقيقي هو من شعبها، أولئك الذين ينتظرون اللحظة المناسبة للتدفق إلى شوارع طهران والمدن والبلدات والشوارع والميادين، في جميع أنحاء إيران ودفع هذا النظام إلى الانهيار.

أي حل آخر مزعوم لترويض الإرهاب ونظام صنع القنابل في طهران هو مجرد سراب.

المفهوم الإيراني للانتخابات... والعراق ولبنان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تعطي نتائج الانتخابات العراقيّة فكرة عن سلوك إيراني يرفض الاعتراف بما يطمح إليه الشعب العراقي الذي يُفترض أن يكون تحرّر من نظام دكتاتوري، كان على رأسه صدّام حسين، قبل ثمانية عشر عاما.

حسنا، تخلّص العراق من صدّام حسين الذي جلب على العراق حربين مدمّرتين قبل أن تطيحه حرب ثالثة شنتها الولايات المتحدة على بلده بكلّ جيوشها. ما النتيجة؟

لا حاجة إلى الذهاب بعيدا في وصف الوضع العراقي. ليس أفضل من يقوم بهذا الوصف في هذه الأيّام من الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي كان إلى ما قبل فترة قصيرة محسوبا على "الجمهوريّة الإسلاميّة" وليس مستبعدا أن يكون لديه حنينه إليها.

يقول مقتدى الصدر، صاحب أكبر كتلة في مجلس النواب الجديد، في تسجيل، بالعاميّة العراقيّة بالصوت والصورة، يوزع على نطاق واسع "من 2003 إلى 2021، أي ما يقارب عشرين سنة... 18 سنة. شو يلي صار؟ برلمانات، نواب، حكومة، رؤساء، وزارات. شنو النتيجة. أنا أقول لك فقط جوع، خوف، نقص خدمات، صراعات، تسقيط. بعد شنو؟ لا ماء، لا كهرباء، لا صناعة لا صحة لا تعليم، لا نفط، لا سيادة. بس تبعيّة. احكيها بكل صراحة. بس تبعيّة".

قد يعود مقتدى الصدر غدا أو بعد غد عن كلامه. قد يتّخذ موقفا مختلفا مغايرا لموقفه الحالي. من يدري. لكن الكلام الذي قاله، قد قاله. يعكس هذا الكلام الصريح والمباشر والبسيط جزءا كبيرا من الحقيقة العراقية.

فحوى الحقيقة أنّ إيران ترفض خسارة الانتخابات في العراق وهي مستعدة لإبطال نتائج هذه الانتخابات في حال لم ترق لها.

لا تستطيع إيران الاعتراف بواقع يتمثّل في أنّ العراق هو العراق وإيران هي إيران. تعتبر نفسها انتصرت على العراق الذي خاض معها حربا استمرّت ثماني سنوات كاملة، بين 1980 و1988. انتهت الحرب عمليّا بشبه انتصار عراقي في ضوء القناعة العربيّة والعالميّة وقتذاك بضرورة المحافظة على الحدود الدوليّة القائمة بين البلدين. هذه حدود قديمة بين حضارتين كبيرتين، الحضارة الفارسيّة والحضارة العربيّة، على حد تعبير الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران الذي هبّ لنجدة العراق في العام 1981 عندما بدأت كفّة الحرب تميل إلى جانب "الجمهوريّة الإسلاميّة"...

لم يكن مسموحا بتحقيق انتصار عراقي على إيران. في كلّ الأحوال، كانت الحسابات التي قام بها صدّام حسين خاطئة منذ البداية. لم يقدّر أنّ العراق عاجز عن خوض حرب طويلة مع إيران لمجرّد أنّه استفزّ في عقر داره، عبر ممارسات ذات طابع مذهبي، ولمجرّد لجوء النظام الجديد في إيران إلى تحرّشات على الحدود بين البلدين. كذلك كان العكس ممنوعا. لم يكن مسموحا أن تنتصر إيران على العراق وأن تدخل في عمقه بما يخلّ بالتوازن الإقليمي كلّه.

ما عجزت عنه إيران في حربها مع العراق في ثمانينات القرن الماضي، استطاعت تحقيقه في العام 2003 بعدما خاضت الولايات المتحدة حربا على العراق بالنيابة عنها. يرفض العراقيون قبول نتائج هذه الحرب في ما يخص إحلال سيطرة ملالي طهران مكان أجهزة صدّام حسين. حاولوا تغيير المعادلة مرات عدة، لكنّ إيران كانت لهم بالمرصاد دائما، ولجأت أخيرا إلى فرض ميليشيات "الحشد الشعبي" كي تكون بمثابة نسخة عراقيّة عن "الحرس الثوري" المهيمن على إيران أكثر فأكثر.

لا وجود لمفهوم الانتخابات بطبيعته الديمقراطيّة في نظام "الجمهوريّة الإسلاميّة". الانتخابات وسيلة لا أكثر. إنّها وسيلة لفرض أمر واقع يؤمن به "الحرس الثوري" وقائده الأعلى أي "المرشد" علي خامنئي. قرّر خامنئي أن يكون، المتشدّد صاحب التاريخ المعروف، إبراهيم رئيسي رئيسا. استبعد كلّ من يمكن منافسته، بما في ذلك محمود أحمدي نجاد وعلي لاريجاني. مطلوب الآن في العراق إلغاء نتائج الانتخابات الأخيرة التي أجريت قبل أسابيع قليلة بحجة أنّها لا تناسب إيران...

الأكيد أنّ إيران تمارس التصعيد على غير جبهة هذه الأيّام. تعتقد أنّ في استطاعتها أن تكون القوّة المهيمنة على المنطقة. ما تقوم به في العراق حيث تدفع ميليشياتها إلى رفض الانتخابات وعدم الاعتراف بها، في حال بقاء النتائج على حالها، ليس جديدا. سبق لها أن فعلت ذلك في العام 2010، عندما حلت قائمة الدكتور إيّاد علّاوي في المرتبة الأولى في انتخابات السابع من آذار – مارس من تلك السنة. رفضت إيران النتيجة وفرضت نوري المالكي رئيسا للوزراء بعد تأديته فروض الولاء لها وتوقفه، بين ليلة وضحاها، عن المطالبة بملاحقة بشّار الأسد تحت مبرّر "إرسال إرهابيين" إلى العراق!

نعم، لدى إيران مفهومها الخاص للانتخابات. طبقته في لبنان أيضا عبر أداتها المحلّية المسماة "حزب الله". منذ اغتيال رفيق الحريري ورفاقه في العام 2005 واستكمال "الجمهوريّة الإسلاميّة" وضع يدها على لبنان. بعد ملئها للفراغ الأمني السوري، لا تعترف إيران بالأكثريّة في مجلس النوّاب اللبناني. لا تعترف بهذه الأكثريّة إلّا عندما تكون في جيبها، كما عليه الحال الآن. في العام 2009، لم تستطع الأكثريّة النيابيّة انتخاب رئيس للجمهوريّة ينتمي إلى التيّار السيادي. عندما انتهت ولاية الرئيس ميشال سليمان في العام 2014، أغلقت أبواب مجلس النوّاب. لم يفتح المجلس أبوابه إلّا بعد "اقتناع" معظم النواب بأنّ لا خيار غير انتخاب مرشّح إيران، ميشال عون، رئيسا للجمهوريّة.

> العراقيون حاولوا تغيير المعادلة مرات عدة لكنّ إيران كانت لهم بالمرصاد ولجأت أخيرا إلى فرض ميليشيات «الحشد الشعبي» كي تكون بمثابة نسخة عراقيّة عن «الحرس الثوري» المهيمن على إيران أكثر فأكثر

يمثّل العراق ولبنان مثلين صارخين على تلاعب إيران بدول المنطقة. هل تفعل ذلك لأنّها قوية بما فيه الكفاية أم نظرا إلى أنّ لا وجود لمن يريد ردعها؟ الجواب بكل بساطة أنّ لا اعتراض أميركيا أو أوروبيا... أو دوليا على ممارسة "الجمهوريّة الإسلاميّة" للدور الذي تمارسه. يتفرّج العالم على ما يدور. يبدو أنّ المشهد يعجبه في انتظار اليوم الذي سيتبيّن فيه أن مشاكل إيران الداخلية وفي المحيط، خصوصا في أذربيجان، أكبر بكثير مما يظنّ قادة النظام وفي مقدّمتهم "المرشد". يُخشى مجيء هذا اليوم بعد فوات الأوان... بعد أن يتبيّن أنّه لم يعد هناك ما يمكن إنقاذه لا من العراق ولا من بلد مثل لبنان!